المبحث الثالث

رغد العيش بين إتقان العمل وعدالة التوزيع وترشيد الإنفاق

قال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِى جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِزْقِهِ ، وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾[1].

- تمهيد ·
- نقطة البداية حول الأسعار ·
- ماذا نفعل حتى نلحق بآخر ما وصل إليه العالم المتقدم ·
- شجرة النخيل رمز الخضرة والنماء فى الجزيرة العربية ·
- كيف يمكن استثمار الفضلات بدلا من إلقائها فى صناديق القمامة ·
- ترشيد الإنفاق ·· ودنيا السعادة ·
- شركات توظيف الأموال بين الاستمرار والإجهاض ·
- مصر الكنانة ··· حماها الله ·

---

(١) الملك : ١٥ ·

obeikandl.com

● تمهيد :

الإتقان فى العمل شىء محبب إلى النفوس لأنه يؤتى الثمرة المرجوة بأقل التكاليف ، ويزيد من عمر السلعة وجمالها وحسن استخدامها .

وهناك أحاديث كثيرة للرسول ﷺ لزيادة الإنتاج وإتقان العمل نذكر منها :

« إذا كان فى يد أحدكم فسيلة وقامت عليه الساعة فليزرعها » .

« إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه » .

وأما عن عدالة التوزيع .. فإن الفقر والغنى من سنة الله على عباده ، حتى تستمر العلاقات بينهم .

ولكن لا ينبغى أن يتظالم الناس فيما بينهم حتى لا ينقسم المجتمع الإسلامى إلى طبقتين غير مرغوب فيهما ،وهما :

١ - **طبقة المحرومين** : (وهم الذين لم يأخذوا حقهم من أموال الأغنياء) .

٢ - **طبقة المترفين أو المستغلين** : (وهم الذين جمعوا الأموال بالباطل) .

والمال أو الثروة لابد من تداولها بين الأغنياء والفقراء بدليل قوله تعالى : ﴿ مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ﴾ (١) .

وأما عن ترشيد الإنفاق فإن الإسلام قد أمر بأن يكون الإنفاق فى الضرورات والحاجيات والتحسينات بهدف حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال .

فلا ينحدر الإنفاق هبوطا إلى شح أو بخل يؤدى إلى توقف الإنتاج وتعميم الفقر .

ولا يتجه صعودًا إلى الترف والإسراف والتبذير الذى يفضى إلى ضياع العباد وهلاك البلاد .

وإذا كان علماء الاقتصاد المعاصرون قد وضعوا نظرياتهم بافتراض أن المستهلك عاقل ورشيد .

---

(١) الحشر : ٧ .

فإن صفات المؤمنين كانت سباقة إلى ما هو أكثر من ذلك بدليل قوله تعالى :
﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ (١) .

* * *

نقطة البداية حول الأسعار (٢)

جاءتنا رسالة من المحاسب أحمد عبد الهادى طلخان .. والموضوع هو قضية الأسعار ورأيه أنه لا يمكن تصور حل جذرى لهذه المشكلة المزمنة إلا باتباع أساليب جديدة تماما تغير الجانب السلبى من عادات وتقاليد الإنسان المصرى .

ومن بين ما يراه ضرورة الرجوع إلى إنشاء جهاز مراقبة الأسعار بوزارة التخطيط الذى تم حله منذ فترة لأسباب غير معلومة ، وأن يكون من مهام هذا الجهاز وضع تكاليف معيارية للسلع الرئيسية المنتجة فى الدولة بحيث لا تتغالى بعض الوحدات الإنتاجية فى احتساب التكاليف بلا مراقبة ، ثم بعد ذلك تحدد نسبة الربح فى كل سلعة منتجة على أن توضع ضوابط لتوزيع الربح بين المنتج وتاجر الجملة وتاجر التجزئة .

● **والسؤال** : هل يمكن فعلا أن ندق أبواب تكلفة المحاصيل الزراعية فى الحقل ، والسلع الصناعية فى المصانع .. ثم نبحث عن نقطة البداية قبل أن تصل السلعة إلى المستهلك ؟! .

* * *

ماذا نفعل حتى نلحق
بآخر ما وصل إليه العالم المتقدم ؟ (٣)

من المؤشرات الهامة فى التفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية .. أن أصحاب المواهب فى الدول المتقدمة دائما ما يجدون متنفسا لمواهبهم وخبراتهم حيث

---

(١) الفرقان : ٦٧ .

(٢) نشر بجريدة الأهرام بلسان الأستاذ / صلاح منتصر (مجرد رأى فى ٢٧ / ٢ / ١٩٨٠ م (١١ ربيع الثانى سنة ١٤٠٠ هـ) .

(٣) نشر فى جريدة الاتحاد بدولة الإمارات العربية على يومين متتابعين (١٣ / ٥ / ٨٥ ، ١٤ / ٥ / ١٩٨٥) .

يمارسون أعمالهم بقلوبهم وعقولهم بحب وتضحية وارتياح وفى مقابل ذلك تيسر لهم الدولة وجهات العمل المسئولة عنهم كافة الوسائل الخدمية حتى لا ينشغلوا بهموم الحياة ومشاكلها .. كل ذلك من أجل تصويب بؤرة فكرهم وجهدهم نحو الغاية المنشودة .

بينما نجد أن أصحاب المواهب فى الدول النامية على العكس من ذلك لا يجدون منطلقا لمواهبهم التى وهبها الله إياهم .. ويعملون من أجل لقمة العيش فى أعمال روتينية رتيبة تملى عليهم دون مراعاة للعطاء الكبير الذى ينبع من داخلهم .. وتظل مواهبهم مغلقة ومدفونة لا تجد من يرعاها حتى تموت مع لهيب الإحباط اليومى .

وهذا هو السبب الجوهرى فى تخلف معظم بلدان العالم الإسلامى التى وصلت إلى مرحلة الفقر الشديد ، وكل عام تزداد فقرا لتراكم الديون والفوائد المركبة .

بينما تزداد الدول المتقدمة غنى حتى وصلوا إلى مرحلة التخمة فنجدهم يقذفون بخيرات الأرض فى البحار للحفاظ على الأسعار بتوازن العرض والطلب ... ويستخدمون أحدث الأساليب العلمية للوصول إلى الكواكب الأخرى .

صحيح أنه لا ينبغى ترك الفرد يعمل على هواه فى كل ما يريد .. ولكن هناك تنظيم وإدارة وضوابط وأحكام تكون سندا لكل صاحب موهبة وكل مخلص فى عمله دون تعقيدات وقيود وروتين يحدث الشلل فى ديناميكية الحياة .

فعن طريق التنظيم والإدارة استطاعت الولايات المتحدة أن تستقطب العقول المفكرة من العالم أجمع فى كافة التخصصات وهيأت لهم كافة وسائل الراحة حتى لا ينشغلوا بمشاكل الحياة اليومية وحتى تركز كل جهودهم فى البحوث المعملية والدراسات العملية .

كما استطاعت فى نفس الوقت أن تستوعب أموال العالم النامى فى بنوكها ومشروعاتها بأحدث الأساليب التى تحقق آمال وأحلام أصحاب الأموال .

إن الإنسان وحده هو سبب التقدم أو التأخر .. فكم من دول تملك الكثير من الثروات الطبيعية مثل بعض دول إفريقيا .. ومع ذلك تعيش فى حالة من الفقر والبؤس والإذلال .. وكم من دول لا تملك ثروات على الإطلاق .. ومع هذا فهى من أكثر الدول تقدما مثل اليابان .. ورحم الله الدكتور / غريب الجمال حين قال فى

أحد محاضراته بمعهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة أن الأمة الإسلامية لا تستورد من اليابان سلعا ولكنها تستورد فكرا ·

ومع يقينى بأنه يوجد فى العالم الإسلامى الآن الآلاف من أصحاب المواهب والعلماء والباحثين لا يقل شأنهم بأى حال عن أمثالهم فى العالم المتقدم ·· فإنى أرى إنشاء مؤسسات إسلامية دولية يتم تمويلها من بلدان العالم الإسلامى عن طريق إحدى المؤسسات القائمة (رابطة العالم الإسلامى - الجامعة العربية - السوق العربية المشتركة - بنك التنمية الإسلامى ··· الخ) ·

ويكون من بين أهم أهداف إنشاء مؤسسات إسلامية دولية :

(**أولا**) إنشاء جهاز بنك معلومات فى شتى التخصصات الضرورية ويكون من مهام ذلك الجهاز حصر مراجع التراث القديم ثم التدرج بها حتى العصر الحديث بما فى ذلك رسائل الماجستير والدكتوراه وبراءات الاختراع مع مراعاة ما يلى :

● انتخاب المرجع أو المراجع الأصلح فى التخصص المحدد من بين مئات المؤلفات وقد يكون هناك مرجع من ألف صفحة لا يصلح منه سوى خمسين صفحة فقط ·· فيؤخذ منه الصالح ويترك الباقى ·· وهكذا ·

● أن يكون فى الجهاز مجموعة من الباحثين والمدققين فى كل تخصص ·· يرجع إليهم للحصول على المعلومة المطلوبة ·

(**ثانيا**) إنشاء جهاز يضم خبراء فى الصناعة والزراعة والتجارة ·· ويكون من مهام ذلك الجهاز إعداد دراسات فى المجالات الثلاثة لكل دولة إسلامية على حدة··

وإذا كانت مقومات نجاح أى مشروع ·· المال والخبرة والتنظيم ·· فهذا بفضل الله متوافر فى البلاد الإسلامية الآن ، مثال ذلك :

● **فى مجال الصناعة :**

يمكن تدعيم الصناعات القطنية والسكر فى مصر ، والمطاط فى أندونيسيا ، والصناعات الكيميائية فى البلاد المنتجة للنفط ، مع البدء فى الصناعات التجميعية لكافة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية ·

● **فى مجال الزراعة :**

يمكن إنشاء مزارع بأحدث الأساليب العلمية فى البلاد ذات الأرض الخصبة مثل السودان والعراق ، مع تطوير بعض الأصناف الزراعية التى تشتهر بها بعض البلاد ·

● **فى مجال التجارة :**

يوضع حزام جمركى لحماية الصناعات والزراعات فى البلدان الإسلامية بدلا من استيراد القمح واللحوم والدواجن والسمن والجبن .. وكل شىء تقريبا من الدول الغربية لدرجة أن أصحاب المصانع والمزارع فى البلاد الإسلامية لا يستطيعون تسويق إنتاجهم الجيد أمام المنافسة الدعائية للدول الغربية ، بل إن بعض الدول الغربية منفردة لم تستطع الصمود أمام منتجات الولايات المتحدة والصين واليابان فقامت بإنشاء السوق الأوربية المشتركة وألغت الحواجز فيما بينها اقتصاديا بالرغم من كل ما بينها من خصام سياسى .. ورحم الله الدكتور / عيسى عبده ، حين قال فى أحد محاضراته بمعهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة :

« إن الفواصل والحدود بين بلدان العالم الإسلامى جرائم لا تغتفر » .

(**ثالثا**) إنشاء جهاز خدمى متطور يتولى رعاية الأقليات الإسلامية فى دول العالم عن طريق الاتصالات وعقد الندوات وإصدار المجلات باللغات المختلفة واستقطاب المواهب والخبرات البشرية التى يمكن الاستعانة بها فى شتى المجالات .

فى تصورى أنه إذا ما تم ذلك كله بلا حواجز جمركية أو قيود مذهبية أو تعصبات إقليمية فسوف تتوافر المعلومات فى خدمة العلماء وتتواجد الصناعات المنافسة للدول المتقدمة وتتوسع الزراعات أفقيا ورأسيا بما يجعلنا مصدرين لا مستوردين للقوت اليومى ، وليس كل ما أقوله هنا من نسج الخيال .. لكنه الواقع حيث تتوافر الآن إمكانيات المال والخبرة والتنظيم .

والمشكلة الوحيدة التى تواجهنا الآن هو أننا فقط لا نريد !! .

* * *

شجرة النخيل رمز الخضرة والنماء فى الجزيرة العربية[1]

شبه الرسول ﷺ المؤمن بشجرة النخيل ذات الفوائد العظيمة لأن أمر المؤمن كله خير .. إن أصابته سراء شكر فكان خيرا له ، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيرا له .

---

(١) نشرت هذه المقالة فى جريدة الاتحاد بدولة الإمارات العربية فى (٢٢ ربيع الثانى سنة ١٤١٣ هـ) الموافق (٩ / ١٠ / ١٩٩٢) .

على أرض الجزيرة العربية توجد معالم لا يوجد مثلها فى باقى بلاد العالم ، من حق مواطنيها أن يفخروا بها مثل :

● زى الجلباب والغترة والعقال للرجال ، والعباءة للنساء وعدم اختلاطهن بالرجال فى الأعمال والمجالس .. وهذا ما أمر به الإسلام .

● إحياء التراث بين الحين والآخر فى سباقات الهجن والقوارب والخيول .

● العناية الفائقة بزراعة أشجار النخيل فى المزارع والطرقات .

بالنسبة لأشجار النخيل التى يمكن تسميتها إن صح التعبير بالأشجار المواطنة فهى فى حاجة إلى رعاية أكثر من بلديات الإمارات ليصل إنتاجها إلى أضعاف مضاعفة ، وإلى عناية خاصة لضمان الجودة .

ورغم أن شجرة النخيل كل ما فيها يعد خيرا من جذوع وأوراق وألياف وسباطات « حامل الثمر » إلا أنه لم يستغل منها شىء على الإطلاق وصارت من القمامات التى يلزم حرقها .

لذا فإن لى تصورا لاستثمار تلك الشجرة الطيبة عن طريق هيئة إنتاجية وتسويقية يكون من بين مهامها ما يلى :

(**أولا**) زيادة رقعة الأرض الخضراء بأشجار النخيل وتشجيع أصحاب المزارع بتكثيف زراعتها بمنحهم شتلات مجانية أو بأسعار رمزية .. وهذه الشتلات تنمو سنويا حول جذوع النخل وتحتاج إلى عناية خاصة للاحتفاظ بها ونقلها إلى أماكن أخرى .

(**ثانيا**) تحسين نوعية الإنتاج باختيار الأصناف الممتازة عالميا مع إعطائها القدر الكافى من العناية والتسميد .

(**ثالثا**) تحديد أسعار رمزية لأصناف البلح للبيع فى الأسواق المحلية بدلا من توزيعه مجانا .

(**رابعا**) إنشاء العشرات من المصانع المتنوعة لتعليب البلح الممتاز فى شكل مربات أو تجفيفه ليكون تمرا أو تحويله إلى ما يسمى بالعجوة ، وكذلك العمل على استخراج العسل والسكر من البلح .

(**خامسا**) تصنيع جذوع وأوراق وألياف وسباطات النخيل بحيث يمكن الاستفادة من كل أجزاء النخيل وعلى سبيل المثال :

● يمكن تصنيع جذوع النخيل كبديل لبعض أصناف الأخشاب المستوردة .

● يمكن تصنيع أوراق النخيل فى صنع الشنط والعبوات المختلفة .

● يمكن تصنيع الألياف والسباطات فى أدوات النظافة .

وأخيرا يمكن القول بأن ترك أشجار النخيل دون تقطيع أو تقليم الزوائد منها بما فى ذلك الثمر نفسه سنويا يقلل من جمال الشوارع ويزيد من أعباء القمامات .

وحيث إن أى بيت يوجد فيه التمر لا تحدث فيه مجاعة فإنى اقترح بأن تكون أهم المساعدات الغذائية من دول الخليج من التمر وخاصة إذا علمنا أن الرسول ﷺ والصحابة كانوا يعيشون بعض أيام السنة على التمر والماء فقط .

نحن نرى على شاشات التلفزيون مساعدات الأمم المتحدة لكل من البوسنة والصومال عبارة عن شراب مكون من الدقيق واللبن ومحلى بالسكر لسد جوع النساء والأطفال لمرة واحدة أو أكثر بينما تمر الخليج يمكن أن يسد جوعهم لعام كامل .

* * *

كيف يمكن استثمار الفضلات بدلا من إلقائها فى صناديق القمامة[1]

عرف الخبراء فى هذا العصر المتقدم أن الفضلات أو القمامة تعد إحدى المشكلات المزمنة التى تواجه العالم بأسره خاصة فى المدن الكبرى .. فعكفوا على إيجاد الحلول الجذرية لها وتمكنوا من تحقيق الأهداف المرجوة .

ويمكن تقسيم المخلفات إلى ثلاثة أنواع :

(١) أجهزة وأدوات منزلية وملابس قديمة .

(٢) جرائد ومجلات وكتب دراسية قديمة .

(٣) فوارغ زجاجية وبلاستيكية ومعدنية .

بالنسبة للجرائد والمجلات يجب الحفاظ عليها لما فيها من آيات قرآنية وأسماء الله الحسنى ويرى البعض أن ترمى فى البحر أو تحرق ، وبالطبع فإن هذا ينطبق على المجلات والكتب الدراسية القديمة .

والسؤال هنا : كم من الناس سيذهب إلى البحر ليلقى بهذه الجرائد أو المجلات أو الكتب على شاطىء البحر أو فى عرضه ؟

(١) نشر بجريدة الاتحاد بدولة الإمارات العربية فى ١٧ / ٧ / ١٩٨٧ .

وكم من الناس سيشعلون النار ليحرقوا ما عندهم ؟ فلماذا لا نفكر فى إنشاء مصنع للورق لإعادة تصنيع هذه الأوراق مرة أخرى ؟

وبالنسبة للفوارغ الزجاجية والبلاستيكية والمعدنية فإنها أيضا تمثل نسبة كبيرة من المخلفات .. وكم أتمنى أن تعاد تلك الفوارغ إلى الشركات المنتجة .. فمثلا بالنسبة لشركات المياه المعدنية تجمع زجاجات المياه البلاستيكية الفارغة فى الصناديق وتعاد إلى الشركة بدرهمين مثلا .

وبالنسبة للأدوات والأجهزة المنزلية والملابس القديمة فإن الأسر تتصرف فيها إما ببيعها بثمن بخس دراهم معدودة ، أو بإلقائها فى المخلفات .. رغم أن هذه الأشياء تمثل قيمة عالية إذا ما تواجدت خدمات الصيـــانة وتوافرت قطع الغيار بأسعار معقولة .. ومن المؤسف أن تركيب جزء جديد بدلا من التالف قد يكلف صاحبها ما يقارب ثمن السلعة وهى جديدة .

ولقد دأبت الدول المتقدمة على استغلال كل هذه الأشياء التى تعد تافهة بالنسبة لنا وحققت مكاسب لم تخطر على بال بعد أن أنشأت العديد من الشركات التى تتعامل مع تجار الأغراض المستعملة « الروبابيكيا » .. ومن يصدق أن ورق «الكلينكس » الذى نمسح به وجوهنا يصنع من أوراق المخلفات .. وأن القطن الطبى يتم تصنيعه من كناسة مصانع حلج الأقطان .. وأن أنجح مصانع البلاستيك والحديد هى التى تحصل على خاماتها من تجار الروبابيكيا ، وأشهر مصانع الغزل والنسيج فى إنجلترا تحصل على كميات هائلة من الملابس الصوفية المستعملة لتعيد غزلها ونسجها .. ومياه المجارى فى بعض المدن الأمريكية تعالج الآن لتصنيع الأسمدة واستخراج المياه النقية الصالحة للزراعة .

وأخيرا .. من يصدق أن إحدى الشركات بألمانيا الغربية عرضت على بلدية إحدى عواصم الدول العربية القيام بمهام النظافة فى المدينة بواسطة عمالها وأجهزتها مجانا .. مقابل الحصول على المخلفات فقط ؟! ولكن محافظ العاصمة رفض ذلك العرض لأسباب غير معلومة .

إن العالم من حولنا يتقدم باستخدام الأساليب العلمية الحديثة التى حولت التراب إلى ذهب .. فهل لنا أن نلحق بقطار الزمن قبل فوات الأوان ؟ .

* * *

ترشيد الإنفاق .. ودنيا السعادة[1]

لن أتطرق فى هذا المقال إلى قلة الإنتاج فى سائر الدول النامية سواء من حيث الكم أو من حيث الجودة .

ولن أتطرق أيضا إلى سوء توزيع الدخل القومى فى تلك الدول حيث القلة من أصحاب المشروعات الوهمية أو الهامشية ذوى الدخول الطفيلية يسيطرون على معظم الدخل القومى .. بينما الأغلبية أو العاملون الكادحون يحصلون على ما يسد جوعهم بصعوبة .

لكن موضوعنا فى هذا المقام ينحصر فى ظاهرة انتشرت كالوباء فى دنيا المسلمين نتيجة سياسة إغراق الأسواق بالسلع المستوردة التى :

- أفشلت السلع المحلية فى أن تأخذ دورها فى التجارة الداخلية .
- وقتلت الحافز نحو العمل والاستثمار فى مجالى الصناعة والزراعة .
- وسرقت جيوب ذوى الدخـــول المحـــدودة نتيجة إغراءات الإعلانات والتنزيلات .

والشيئ العجيب أننا قد أصبحنا فى حالة نهم استهلاكى لكل ما هو مستورد إلى درجة أن الدول المتقدمة قد خصصت خطوط إنتاج السلع الكمالية للتصدير إلى الدول النامية .. وخطوط إنتاج أخرى للسلع الضرورية لشعوبها فقط .

وقد تعلمنا فى علم الاقتصاد أن القوانين الاقتصادية الكونية مثل :

قانون العرض والطلب والطلب الفعال ، وقانون المنفعة الحدية وتناقص الغلة والميل الحدى للاستهلاك .. تأخذ مسارها مع افتراض أن المستهلك عاقل ورشيد . وهذه القوانين لا شأن لها مع العابثين بأرزاقهم وأقدارهم .

ولذلك فإن ترشيد الإنفاق أمر حتمى وضرورى للحفاظ على ثروات الأمم ودخول الأسر .

ولا ينبغى مطلقا على كافة الأجهزة المسئولة أن تطلق العنان للاستهلاك الترفى الذى ضيق الخناق على كل ما هو ضرورى لكل فرد فى الأسرة أو كل مواطن فى

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاتحاد بدولة الإمارات العربية (١٦ شعبان سنة ١٤١٢هـ الموافق ١٩ / ٢ / ١٩٩٢م) .

الدولة .. فالتدبير نصف المعيشة كما جاء فى الحديث النبوى وحتى لا أطيل الحديث فإننى اقتصر هنا على ذكر دور الأجهزة المسئولة فى ترشيد الإنفاق :

(أولا) بالنسبة للسلع المستوردة التى لها بدائل محلية :

أرى عدم استيراد هذه السلع تشجيعا للصناعة والزراعة المحلية ، ويمكن تصنيف هذه السلع عن طريق وزارات الصناعة والاقتصاد والزراعة .

(ثانيا) بالنسبة للسلع الضرورية والسلع الكمالية أو الترفيهية :

أرى تشجيع إنتاج واستيراد السلع الضرورية مع فرض رسوم جمركية مانعة للسلع الترفيهية أو الكمالية معاملة بالمثل مع الدول المتقدمة .

وأن تكون هناك تعليمات من المصرف المركزى إلى البنوك أن يكون منح التسهيلات للعملاء سواء كانوا تجارا أو مستهلكين وتحصيلها منهم على أقساط دورية مقتصرا على السلع الضرورية فقط .

(ثالثا) وضع ضوابط معيارية للاستهلاك بحسب عدد أفراد الأسرة أو المؤسسة بالنسبة للخدمات العامة مثل :

- **استهلاك المياه والكهرباء :**

وذلك بتقسيم كميات الاستهلاك التى تظهر فى العدادات إلى شرائح تصاعدية فى قيمة الوحدة كلما زاد الاستهلاك عن المعدل المعيارى للأسرة أو المؤسسة .

- **آداب المحادثات التليفونية :**

مما يؤلمنى حقا أن أرى الرجل أو المرأة أو الأبناء داخل الأسرة أو الموظفين فى أعمالهم يطيلون فى الحديث هاتفيا إلى عدة ساعات فى اليوم الواحد بما لا يعنى ولا يغنى .. ولقد تعلمنا فى آداب المحادثات الهاتفية اختيار الجمل المفيدة.وخير الكلام ما قل ودل .

لهذا أقترح برمجة أجهزة الهواتف بحيث تفصل الحرارة أتوماتيكيا بعد ثلاث دقائق لكل مكالمة ثم تعود الحرارة من جديد .

- **بالنسبة لوسائل المواصلات :**

أرى أن يكون هناك تعليمات حكومية لكل مؤسسة يزيد عدد العاملين فيها عن ٢٥ عاملا أو موظفا لشراء باصات لنقل العاملين من مساكنهم إلى مقار أعمالهم من

أجل راحتهم ومنع الزحام فى الشوارع ومواقف السيارات ، وللترفيه عن العاملين بالقيام برحلات فى العطلات الرسمية .

هذه بعض مقترحات للعودة بالناس للقناعة بما لديهم من إمكانيات والقناعة كنز لا يفنى وعدم الانسياق نحو المظاهر الكاذبة التى أثقلتهم بالديون وأقساط البنوك التى كانوا فى غنى عنها ، والمستهلك العاقل الرشيد يعيش دائما فى دنيا السعادة فلا هم بالليل ولا ذل بالنهار .

* * *

شركات توظيف الأموال بين الاستمرار والإجهاض[1]

كثر الحديث فى الآونة الأخيرة عن تلك الشركات كظاهرة اقتصادية لم يسبق لها مثيل حيث فرضت نفسها كمؤشر هام فى مسار اقتصاديات بعض الدول الإسلامية .

هذه الظاهرة اختلفت حولها المفاهيم وتصارعت فيها الآراء كما يلى :

● فريق يرى أن هذه الشركات ولدت مع الصحوة الإسلامية ونمت وترعرعت فى مجال الاقتصاد الإسلامى بعد أن لقيت قبولا عاما من سائر المسلمين .

● وفريق آخر يرى أن سر نجاح هذه الشركات هو فى ارتفاع عائدها عن البنوك وشركات المساهمة مما جذب إليها الكثيرين دون مراعاة للوازع الدينى .

● وفريق ثالث يرى أن هذه الشركات رغم نجاحها فإنها تعد مصدر خطر للنظام الاقتصادى السائد فى أى بلد من البلاد .. حيث إن هذه الشركات ستحدث تحولا جذريا من الفكر الاقتصادى الشرقى أو الغربى إلى نظام اقتصادى إسلامى يثير الذعر لدى التقليديين أو العلمانيين .

● وفريق رابع يرى أن هذه الشركات لا تعمل على تنمية اقتصاديات الدولة حيث إن معظم أموالها تستثمر فى الخارج ، وبالتالى يلزم وضع ضوابط لتسخير تلك الشركات نحو خدمة الاقتصاد الوطنى .

---

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاتحاد بدولة الإمارات العربية فى (٢١ ذو القعدة سنة ١٤٠٨ هـ) الموافق (٦ / ٧ / ١٩٨٨ م) .

● وفريق خامس يرى أن هذه الشركات تتاجر فى المخدرات وتتلاعب فى أسعار العملات المحلية الهابطة مقابل العملات العالمية الصاعدة ·

وحجتهم فى ذلك أن التجارة الحلال لا تحدث مثل هذه الأرباح غير العادية ·

وفى ظل هذا التضارب وتلك الظنون ·· صار هناك اتجاهان متضاربان بين الحكومات وأصحاب الأموال :

فالحكومة : ترى تحويل تلك الشركات إلى شركات مساهمة تخضع للرقابة والضرائب ··· الخ ·

بينما أصحاب الأموال : يرون ترك الأمور كما هى لأنهم يحصلون على عائد مجز ييسر لهم معيشتهم ·· ومع تدخل الحكومات سوف يصبح العائد أقل بما لا يفى بمتطلبات الحياة ·

والقائمون على إدارة الأموال فى هذه الشركات : موقفهم قوى ومتين لأنه يوجد ما لا يقل عن ثلاثة ملايين أسرة يعيشون حياتهم من العائد المحقق ·

والمسئولون فى الحكومات : يعرفون ذلك جيدا مما اضطرهم إلى البحث عن حلول وسطية لضمان حقوق المستثمرين وجذب الأموال وجاء بجريدة « الأهرام » القاهرية (عدد ٢٦ / ٥ / ١٩٨٨) مقالة للدكتور / سعيد النجار تحت عنوان : «تنظيم سوق المال شرط أساسى لتنظيم شركات توظيف الأموال» ، نذكر منها ما يلى :

« إذا انتقلنا إلى مصر نجد أن أهم ما يلفت النظر هو التخلف الكبير حيث ظلت السوق المالية مجمدة تماما من منتصف الخمسينات إلى منتصف السبعينات ولم يكن هناك حافز على الادخار ·

وقد حاولت الحكومات استصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذى أنشا هيئة الاستثمار العربية والأجنبية ، وكذلك قانون الشركات المساهمة ·· لكن كل ذلك لم يجد ·· ونتيجة للعزلة عن التطورات المتلاحقة فى السوق المالية العالمية نشأت شركات توظيف الأموال ·· هذه الشركات ولدت فى بيئة مصرية وهى مزيج من أنشطة متعددة ذات صيغة إسلامية ·

وانتهى الكاتب إلا أنه يلزم تحديد الاختصاصات لكل شركة من هذه الشركات وأن تنظيم سوق المال شرط أساسى ·· وبغير هذا فإن شأن الحكومة شأن معصوب العينين الذى يحاول القبض على قطة سوداء فى غرفة مظلمة » ·

من العرض السابق يمكن استنتاج ما يلى :

هناك معادلة صعبة للتوفيق بين اتجاهات الحكومة ورغبات المستثمرين ولا يمكن الفكاك منها إلا بإيجاد حلول جذرية من كلا الطرفين كما يلى :

(أولا) حل جذرى من قبل الحكومات :

هذه الشركات تتعامل بنظام المضاربات فى الإسلام .. وعليه لابد من إيجاد قانون إسلامى للتعامل مع هذه الشركات على غرار القانون الاتحادى بدولة الإمارات رقم ٦ لعام ١٩٨٥ المنظم لأعمال المؤسسات والشركات الإسلامية .

(ثانيا) حل جذرى من قبل شركات توظيف الأموال :

على ضوء القانون الإسلامى المقترح إيجاده تنظيما لأعمال الشركات الإسلامية ، أرى أن تقوم هذه الشركات باستثمار أموالها داخل الأقطار الإسلامية بما يحقق التنمية الاقتصادية فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والعقارات دون الدخول فى تجارة العملات أو أعمال البورصات .

ويفضل التعامل بالعملة المحلية أو السعر الحسابى للدينار الإسلامى ومؤسسة الشريف للاستثمارات تعد مثلا يحتذى مع بداية التطبيق السليم .

* * *

مصر الكنانة ... حماها الله[1]

منذ اللحظة التى علمت فيها بواقعة الزلزال الذى كان الأول فى تاريخ مصر من حيث قوته التدميرية (حوالى ٨ ر٥ درجة بمقياس ريختر) وقلبى معلق بمتابعة الآثار التى ترتبت على تلك الزلزلة المفاجئة .

ورغم ما حدث من قتل المئات وجرح الآلاف من أبناء مصرنا العزيزة ، ودمار العشرات من المنازل والمدارس وتصدع المئات من تلك المبانى .. فقد تيقنت بأن عين الله كانت على أرض الكنانة .. وذلك من خلال تقارير علماء الجيولوجيا وأيضا من خلال تعليقات بعض المهندسين المعماريين والمسئولين وجماهير الشعب على صفحات الجرائد وشاشات التليفزيون .

---

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاتحاد بدولة الإمارات العربية (٣٠/ ١٠/ ١٩٩٢ الموافق ٤ جمادى الأولى سنة ١٤١٣ هـ) .

يقول علماء الجيولوجيا إن مركز الزلزال كان فى منطقة صحراوية تبعد عن القاهرة حوالى ٢٥ كيلو مترا ٠٠ وقد أخطروا المسئولين بأن شيئا ما سوف يحدث ٠٠ ولو كان مركز الزلزال فى قلب القاهرة ولم يحدث قطع التيار الكهربائى والماء لأصبحت الكارثة أضعافا مضاعفة لما حدث بالفعل ٠

وأضافوا أن الزلزال الذى حدث فى بعض الدول الأخرى بنفس الدرجة ، كان عدد الموتى فى دولة ما ٠٠٠ ر٨٣٠ قتيل وفى دولة أخرى مجاورة فى وقت آخر ٠٠٠ ر٣٠٠ قتيل ٠

أما المهندسون المعماريون فقد ذكروا أن هناك أسبابا بشرية ضخمت من آثار الزلزال أهمها الانهيار الأخلاقى والمهنى الذى اجتاح حركة البناء والتعمير فى مصر خلال السنوات الأخيرة حيث إن المبانى القديمة التى بنيت منذ خمسين أو مائة عام قد صمدت أمام كارثة الزلزال ٠

كما ذكروا أن هناك مخالفات كثيرة سجلت لدى المسئولين منها :

- الغش فى معدلات مواد البناء ٠
- زيادة عدد الطوابق فوق قوة احتمال الأساسات ٠
- عدم هدم أو ترميم البنايات الآيلة للسقوط ٠

ومهما كانت الأسباب فإن ما حدث قد صار قدرا محتوما ٠٠ وأصبح لزاما علينا تحقيق أمرين :

● **الأمر الأول** : التخفيف من آثار الزلزال بدفع التعويض لذوى القتلى أو الجرحى على غرار حوادث الطائرات والسيارات والسفن وغيرها ٠٠ وتعويض من تهدمت مساكنهم بالقدر الذى يتماثل مع أوضاعهم السابقة مع تيسير كافة الخدمات اللازمة ٠

● **الأمر الثانى وهو الأهم** : وذلك تحت شعار « درهم وقاية خير من قنطار علاج » ٠٠ حيث ينبغى أن نأخذ بالأسباب سواء من الناحية الفنية أو من ناحية التنظيم والإدارة ٠

فمن الناحية الفنية : ينبغى أن يكون لكل بناية سجل دائم يعرف من خلاله اسم المالك الأصلى ثم الملاك نتيجة الإرث أو عمليات البيع والشراء والمهندس الاستشارى

الذى صمم وأشرف على البناء والمقاول المنفذ مع احتواء ذلك السجل على مواصفات مواد البناء ونسب خلط المواد فى الأجزاء المختلفة للبناء وكذا أعمال الترميمات والصيانة التى تمت خلال عمر البناء .

أما من الناحية التنظيمية والإدارية : فإنه ينبغى وضع نظام للتأمين التعاونى لكل بناية على أن يشمل التأمين السكان سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين ، وفى نهاية كل عام تعمل مقاصة بين قيمة الأقساط المحصلة وقيمة التعويضات للحالات التى يشملها التأمين .. ويرد الفائض لأرباب تأمينات تلك البنايات .

والذى لاشك فيه أن شروط التأمين لا تشمل المخالفات بشتى أنواعها التى يسجلها الفنيون فى وثيقة التأمين ولم يتخذ بشأنها الإجراءات اللازمة من قبل أصحاب تلك البنايات الذين يتحتم تحويلهم إلى المحاكم التأديبية على الفور .

وحتى تكتمل دائرة الإصلاح الشامل بعد هذه الزلزلة المفاجئة فإنه ينبغى إعادة النظر فى أمور أهمها :

(**أولا**) التعديل الجذرى لقانون علاقة المالك بالمستأجر بحيث تكون العقود الإيجارية زمنية وليست أبدية ، وتكون القيمة الإيجارية طبقا لمعدلات قياسية سنوية تتناسب تناسبا طرديا مع القوة الشرائية للجنيه المصرى لأن ذلك سيشجع أصحاب الأموال على استثمار أموالهم فى إنشاء بنايات لتأجيرها كما سيشجع أصحاب الشقق المغلقة منذ سنوات طويلة لتأجيرها دون خوف أو تردد ،ويمكن البدء فى التطبيق بالنسبة للشقق والمحال المؤجرة للهيئات الحكومية والشركات وأصحاب المهن الحرة والأغنياء من الناس .

(**ثانيا**) ضرورة اختيار نهج آخر لإعادة البناء والتعمير .. ليس عن طريق الاعتمادات المالية وحدها التى تعد قاصرة تماما عن إنجاز المطلوب .. وذلك عن طريق ما يسمى بالاستثمار الاجتماعى أو الاستنفار العام بالجهود الذاتية المخلصة من منطلق المساجد أو الجمعيات الخيرية أو النوادى أو النقابات .

وعلى سبيل المثال ، فقد أعيد بناء ألمانيا بعد الحرب العالمية بجهود أبنائها الذاتية دون حاجة إلى اعتمادات مالية باهظة .

أقول ذلك حتى لا نضطر إلى طلب القروض الربوية والمشروطة من دول أجنبية التى فى ظاهرها الرحمة ومن ورائها الدمار والديون والاستغلال .

* * *

مسائل مكملة

وضع اليد بين مطرقة العشوائية وسندان الابتزاز

ظاهرة وضع اليد المنتشرة فى مصر بالنسبة للأراضى الصحراوية أو المناطق النائية التى تكون فى الغالب قريبة من الطرق الرئيسية بين المدن أو على قرب من بعض المشروعات الكبرى ، موضوع استثمار هام يستحق الدراسة للخروج من المشكلات المزمنة التى يعانى منها الكثير من الراغبين فى استثمار أموالهم فى شراء أراض للبناء أو الزراعة .

لقد ترتب على ذلك ضياع للحقوق ومشاكل لاحصر لها فى أقسام البوليس والمحاكم ومنازعات عبر أجيال أورثتهم جميعا الهموم والأحزان حيث وقعوا تحت أسر مجموعات من الجمعيات أو الشركات الوهمية .

ولا أدرى متى يصدر قانون بإلغاء تلك الغمة التى ضيعت العباد وأهلكت البلاد .

لقد ترتب على العرف السائد فى مسألة وضع اليد مصائب لا حصر لها ، أذكر منها اثنين :

(الأولى) العشوائية :

فى الامتداد العمرانى مع زيادة السكان .. هذا الامتداد قد يكون فى بناء مساكن أو مصانع أو محلات أو مخازن .. الخ .

وقد يكون فى توسعات زراعية فى شكل نباتات أو حدائق أوحظائر للمواشى أو مزارع للدواجن .. إلخ .

بالنسبة للبنايات نجد أنها تمتد مثل الأخطبوط بلا مرافق حيث لا شوارع معبدة ولا تقسيمات هندسية ولا شبكات كهرباء أو مياه أوصرف وأيضا بلا مدارس ولا مستشفيات ولا مساجد ولا أسواق مركزية .

ويظل سكان هذه البنايات فى حالة معاناة تمتد إلى سنوات حتى تستجيب الأجهزة المسئولة للكم الهائل من الشكاوى .

(الثانية) الابتزاز :

بالنسبة للتوسع الزراعى فالأمور أسوأ حيث لا ترع ولا مصارف لكنها آبار فى الصحراء تكلف الكثير ثم ماكينات رى يديرها ميكانيكى ورغم ذلك فهى كثيرة الأعطال عمداً وبغير عمد ، ثم الفلاح المهمل الكسول ، ثم المعلم الكبير الذى يحصل على راتب وكيل وزارة .. ورغم كل ذلك فالنتيجة = صفرا .

فماذا يصنع واضع اليد الذى غرر به ودفع كل ما يملك (تحويشة العمر) لا شك أن حياته ستكون مضطربة والعامل النفسى عنده تحت الصفر ، وهو فى هذا الحال سواء كان موظفا أو من العاملين فى الخارج سيظل ساخطا على الأوضاع القائمة لأنه لم يجد من يحميه من تلك الغوغائية .

ولإصلاح هذا الفساد المستشرى أرى أن تقوم الدولة المخلصة لرعاياها عن طريق الأجهزة المختصة بما يلى :

(أولا) وزارة الإسكان والتعمير بالنسبة لأراضى البناء :

تُكلف شركات عقارية سواء كانت قطاع عام أو قطاع خاص بمسح المنطقة الجديدة أو العشوائية وتخطيطها أو إعادة تخطيطها ومد شبكات الكهرباء والماء والصرف قبل إنشاء أو تنسيق البنايات السكنية .

وإنشاء المرافق الهامة مثل المدارس والمستشفيات والمساجد أو السوق المركزية بالتوازى مع إنشاء أو تنسيق تلك البنايات .

وذلك على مثال أو غرار ما تقوم به الهيئات الحكومية فى المدن الجديدة .

(ثانيا) وزارة استصلاح الأراضى الزراعية بالنسبة للأراضى المخصصة للزراعة : تكلف شركات استصلاح الأراضى الزراعية سواء كانت قطاع عام أو قطاع خاص بمسح المنطقة الجديدة أو العشوائية وتخطيطها أو إعادة تخطيطها والعمل على مد المنطقة بشبكات مياه الرىّ من الترع أو الآبار ، ومد شبكات الصرف ، ومد شبكات الكهرباء ، وبناء القرية النموذجية التى تشمل الخدمات العامة .

ثم تقوم تلك الشركات بالاتفاق مع أصحاب الأراضى بزراعتها بموجب عقود مزارعة يوضح فيها أنواع المحاصيل أو أشجار الثمار ويحدد فيها نسبة كل طرف من

الإنتاج .. وتوزيع المصروفات .. كأن تتحمل الشركة تكاليف العمالة وتشغيل ماكينات الرى والحرث والحصاد والنقل والتخزين .. الخ .

ويتحمل صاحب الأرض فواتير الشتلات والسماد والمبيدات وأى إنشاءات فى الأرض ، وثمن شراء المواشى إذا كان العقد يتضمن تربية الحيوانات من أجل التسمين أو إنتاج الألبان .

* * *

obeikandl.com